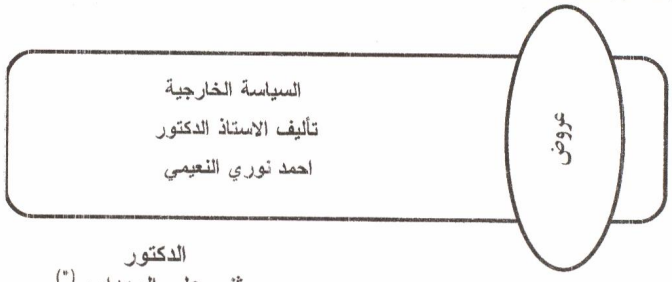

الدكتور
مثنى علي المهداوي(*)

لا يخفى على احد اهمية موضوع السياسة الخارجية، لاسيما في الوقت الراهن مع التغيرات التي شهدها النظام الدولي بعد انتهاء الحرب الباردة وانفراد الولايات المتحدة بالهيمنة العالمية وما تبع ذلك من تأثيرات واضحة على السياسات الخارجية لكافة دول العالم، في محاولة للتكيف مع الواقع الدولي الجديد الذي ابتدأت ملامحه عام ١٩٩١ واتضحت صورته اكثر بعد احداث ١١ ايلول ٢٠٠١.

من هنا تأتي اهمية هذا الكتاب الذي تناول دراسة السياسة الخارجية في اربعة فصول، تناول فيها المؤلف الاستاذ الدكتور احمد النعيمي في الفصل الاول نظرية السياسة الخارجية من خلال البحث في مفهوم السياسة الخارجية وقد بين الجدل المثار حول هذا المفهوم وتعدد التعاريف ازاءه التي تدور حول محورين اما بدلالة الخطة او بمعنى يقترب منها، او سلوكياً أي بمعنى الفعل او ما شابه ذلك، ليخرج بتعريف شامل للسياسة الخارجية يجمع بين المحورين بانها "ديناميكية تأخذ في الاعتبار المصلحة القومية والظروف البيئية الدولية/ والتي تترجم الى واقع ملموس ومن خلال الاداة الدبلوماسية"، ثم يبين المؤلف في هذا الفصل علاقة السياسة الخارجية بكل من السياسة الدولية والاستراتيجية والعلاقات الدولية والدبلوماسية باعتبارها اداة تنفيذ السياسة الخارجية، والعلاقة بين السياسة الخارجية والسياسة الداخلية ويوضح بعدم امكانية الفصل بين السياسيتين الداخلية والخارجية، لان الاخيرة هي امتداد للاولى، وبعبارة ادق ان السياسة الخارجية تستمد قوتها واصولها من السياسة الداخلية، لان طبيعة النظام السياسي هي التي تقرر وتحدد سياسة الدولة الخارجية.

وبحث المؤلف في الفصل الثاني مناهج السياسة الخارجية مقسماً هذه المناهج الى تقليدية تناول فيها

(*) كلية العلوم السياسية-جامعة بغداد

المنهج التاريخي الذي يولي اهمية كبرى على دراسة التاريخ الدبلوماسي، والواقعي الذي يشير الى اهمية القوة في العلاقات الدولية، اما ما يخص المناهج المعاصرة فقد تناول فيها منهج التحليل النظمي وتركيز هذا المنهج على مفهوم النظام وعدة وحدة التحليل الاساسية، ومنهج اتخاذ القرار بما يوليه من اهمية لمتغيرات صنع القرار والمنهج المقارن وقيامه بمقارنة السياسة الخارجية لدولة معينة مع السياسة الخارجية لدولة اخرى من اجل الوصول الى نقاط الشبه او الاختلاف فيما بينهما ويعرج المؤلف في هذا الفصل اخيراً على المنهج التحليلي وما يحتله من اهمية في السلسلة الطويلة من الخطوات التي يستلزمها المنهج العلمي.

وفي الفصل الثالث يوضح الاستاذ الدكتور احمد النعيمي العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية مبتدأ ببيان اهداف السياسة الخارجية التي يعرفها بالغايات التي تسعى الوحدة الدولية الى تحقيقها في البيئة الدولية ويصنفها الى ثلاث اصناف اهداف بعيدة المدى تعكس تصوراً فلسفياً او عاماً عند وحدة دولية معينة لمحيطها، واهداف متوسطة تفرض احداث تعيير في البيئة الخارجية للدولة، واهداف محورية يساوي تحقيقها وحمايتها وجود الدولة او النظام بحد ذاته، ثم يتناول القيود على القرارات في السياسة الخارجية منها والداخلية وكذلك المختلطة، ومراحل عملية صنع القرار السابقة لاتخاذ القرار ومرحلة الاتخاذ وكذلك المرحلة اللاحقة لاتخاذ القرار. لينتقل الى دراسة احد المواضيع المهمة على عملية صنع القرار وهي القيادة عارضاً جميع انواع الشخصيات القيادية بما فيها التسلطية والعقل المنفتح والعقل المغلق.

كما يشرح لنا المؤلف دوافع ونظريات القيادة وكذلك الكاريزما بكونها نوعاً من القيادة المتميزة بمواهب شخصية تشبه السحر والتي تثير ولاء وحماساً شعبياً خاصاً.

ثم يوضح المؤلف العوامل الداخلية والمتغيرات الداخلية المؤثرة على عملية صنع القرارات في السياسة الخارجية، المادية منها كالعامل الجغرافي، اذ تعتبر الجغرافية في مقدمة العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية وهي من اكثر مقومات سياسة الدولة ثابتاً، والاقتصادي فالموارد الموجودة في الدولة تمثل واحدة من اهم قوتها السياسية وواحدة من اهم اسباب القوة في سياستها الداخلية وسياستها الخارجية على حد سواء، وفضلاً عن ذلك بحث المؤلف ضمن هذا العامل أي الاقتصادي كلا من الاعتمادية الاقتصادية الدولية ومفهوم العولمة، موضحاً بداية ظهور هذا المصطلح وعلاقة العولمة بالدولة وكذلك الثورة

المعلوماتية، اما علاقة حجم السكان بقوة الدولة فقد وضحت في العامل السكاني مع بيان شرط تميز السكان بالتقدم العلمي والتكنولوجي، وكان العامل العسكري العامل الاخير من ضمن العوامل المادية.

اذ عرض بعدها المؤلف العوامل الاجتماعية مبتدأ بالعوامل المكونة لنظرية الطابع القومي، الايديولوجية، التركيب الاجتماعي والتكوين القومي، الثقافة والشخصية، العام التاريخي، التصور، القيم والاتجاهات، والمتغير الاجتماعي الثاني كان الراي العام أي مجموعة الاراء التي يدين بها الناس ازاء القضايا التي تمس مصالحهم العامة والخاصة، وهذه الاراء يأخذها صانعي القرارات في اعتبارهم لاسيما في القرارات التي تتخذ قرب الحملات الانتخابية، وفيما يخص الاحزاب السياسية كمتغير اجتماعي فقد اشر المؤلف تأثير النظم الحزبية في رسم السياسة الخارجية للدول من خلال الوظائف التي لها علاقة بالسياسة الخارجية كوظيفة الاعلام والتكوين والمعارضة والتنسيف، والعامل الاجتماعي الاخير كان جماعات الضغط والتي تعرف بانها أي منظمة تسعى الى التأثير عى سياسة الحكومة، بينما ترفض مسؤولية الحكم، اما المتغيرات الخارجية فتناول فيها المؤلف الراي العام الدولي أي الاتفاق الذي يتعدى الحدود القومية للدول ويوجد بينها تجاه بعض المسائل الاساسية في السياسة الدولية، وبين الخلاف حول تأثير الراي العام الدولي على السياسة الخارجية من عدمه. ثم بحث اثر المنظمات الدولية على السياسة الخارجية بنوعيها الاقليمي والعالمي وكذلك الشركات المتعددة الجنسية وبين وضعها من الناحية القانونية باعتبارها تحمل جنسية دولة واحدة وهي دولة المقر الرئيس وكذلك وسائلها في علاقتها مع الدول.

ويختتم الاستاذ الدكتور احمد النعيمي الكتاب في الفصل الرابع الذي يبحث فيه الهرمية الدولية موضحاً المقصود بالنظام الدولي باعتباره تجمع يضم كيانات سياسية مستقلة تتفاعل فيها بتعاقب معقول وطبقاً لعميلات منتظمة، كما بين المؤلف انواع او الاشكال التي يتخذها النظام الدولي، مثل نظام توازن القوى ونظام القطبية الثنائية، وكذلك بين المراحل التاريخية للنظام الدولي التي شهدت هذه الاشكال وصولاً الى الوضع الدولي الراهن مع بيان سمات هذا الوضع، يتناول المؤلف موضوع وزارة الخارجية وعملية صنع القرار في السياسة الخارجية، ولا يخفى على احد اهمية هذا الموضوع باعتباره دراسة عملية مطبقة على ارض الواقع تصلح ان تكون نموذج لدراسة تجارب تبرهن على الفرضيات والنظريات التي طرحت

سابقاً في الكتاب، لاسيما ان المؤلف استدل باكثر من قبل لعمل وزارة الخارجية وخصوصاً المتقدمة منها، مثل فرنسا والولايات المتحدة. كما انه بين خصائص الدبلوماسية المعاصرة مثل التخصص، أي ضرورة التمييز بين الوظيفة الدبلوماسية بمعنى التمثيل والعمل الدبلوماسي بمعنى اعداد القرار السياسي، وخاصية الطبيعة الحضارية أي اضحت الدبلوماسية علاقة وتمثيل بين شعوب وحضارات، والخاصية الاخيرة العلمية أي اساليب تقصي الحقائق وطرق تفريغ وترتيب النتائج ووسائل التنبؤ بالاحداث، يصل الاستاذ الدكتور احمد النعيمي الى استنتاج مهم هو ضرورة التمييز بين السياسي والدبلوماسي وخبير السلطة.